

Distr.: General
27 October 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 147 من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

استعراض الممارسات المعاصرة في مجال استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمصادر خارجية من خارج المنظومة من مقدّمي الخدمات التجاريين

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الممارسات المعاصرة في مجال استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمصادر خارجية من خارج المنظومة من مقدّمي الخدمات التجاريين" (انظر A/75/551).



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - في التقرير المعنون "استعراض الممارسات المعاصرة في مجال استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمصادر خارجية من خارج المنظومة من مقدّمي الخدمات التجاريين" (A/75/551)، قامت وحدة التفتيش المشتركة بتقييم مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات المتصلة بخيار الاستعانة بمصادر خارجية، مع تحديد التشريعات والسياسات التمكينية القائمة. وكان الهدف من الاستعراض هو تيسير فهم أوضح من جانب الهيئات التشريعية والرؤساء التنفيذيين للحالة الراهنة للاستعانة بمصادر خارجية، وتوفير مجموعة أدوات لكي تحسّن المؤسسات أساليب الاستعانة بمصادر خارجية من مقدّمي الخدمات التجاريين لتوفير الخدمات وأساليب إدارتها.

تعليقات عامة

- 2 - ترحب المؤسسات بالتقرير وترى أنه يتضمن عرضاً مفيداً عن الحالة الراهنة للاستعانة بمصادر خارجية.
- 3 - وتلاحظ المؤسسات أن تنسيق بعض الإجراءات التي تتخذها شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ولا سيما في إطار مبادرات المواءمة والاعتراف المتبادل، ستكتسي أهمية حاسمة لتجنب ازدواجية الجهود وللسماع للكيانات التي لا تستعين كثيراً بمصادر خارجية في الوقت الحالي بالاستفادة من الخبرة المكتسبة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة.
- 4 - وتعرب المؤسسات عن بعض التحفظ فيما يتعلق بمحدودية الموارد والوقت المتاح للامتثال للجدول الزمنية المقترحة، مع الإشارة إلى أنه سيلزم تخصيص مزيد من الوقت للمشاورات الداخلية والتنسيق، وللسماع بعرض أي تغيير في الأطر التنظيمية بالشكل المناسب على الهيئات الإدارية للموافقة عليه.
- 5 - وعلاوة على ذلك، تشير عدة كيانات إلى أنه بسبب مشاركتها في الجهود الرامية للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قد يصعب عليها تنفيذ التوصيات التي حُدد تاريخ تنفيذها في عام 2021 تنفيذاً كاملاً.
- 6 - وتشدد المؤسسات على أن عدم وجود تعريف واضح للاستعانة بمصادر خارجية قد يصعب القيام بإجراءات المتابعة في أوانها، مشيرة إلى أن وضع نهج مشترك من خلال شبكة المشتريات سيكتسي أهمية حاسمة لتنفيذ التوصيات.
- 7 - وفيما يتعلق بالتوصيات من 4 إلى 7، تلاحظ بعض المؤسسات أنه لا يوجد اختلاف، من منظور المشتريات، في النهج المتبع لاختيار الخدمات من مصادر خارجية مقارنة بالخدمات العادية.
- 8 - وتؤيد المؤسسات التوصيات جزئياً.

ثانيا - تعليقات على كل توصية على حدة

التوصية 1

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكلّفوا المكاتب المعنية بوضع تعريف مشترك للاستعانة بمصادر خارجية على نطاق المنظمات، بحلول عام 2021، وذلك من خلال إجراء مشاورات مع المعنيين من أصحاب المصلحة الداخليين، وأن يكلّفوا تجسيده عن طريق وضع نهج ومبادئ توجيهية إجرائية بشأن هذا الموضوع.

9 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئياً، مع الاعتراف بوجود وأهمية وضع تعريف ومفهوم مشترك للاستعانة بمصادر خارجية على نطاق المؤسسات.

10 - وتقر معظم المؤسسات بأهمية وضع تعريف على كامل نطاق المنظومة والمبادئ التوجيهية الإجرائية ذات الصلة. غير أنها ترى أنه من الضروري أن يتسم التعريف والإجراءات بالقدر الكافي من المرونة لملاءمة ولاية كل كيان، مع إتاحة إمكانية تجميع البيانات.

11 - وترى المؤسسات أنه من المهم الاضطلاع بهذه المهمة من خلال شبكة المشتريات. لأن ذلك سيكفل الاتفاق على تعريف على كامل نطاق المنظومة يشكل خط أساس يمكن لكل كيان أن يطور به أكثر، وفقاً لاحتياجاته وعملياته المحددة من أجل مواءمة الممارسات.

12 - وبسبب المشاركة في الجهود الرامية للتصدي لجائحة كوفيد-19، أكدت عدة مؤسسات أنه سيكون من الصعب عليها تنفيذ التوصية بحلول نهاية عام 2021، مشيرة إلى أن نهاية عام 2023 ستكون أفضل.

التوصية 2

ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى رؤسائها التنفيذيين أن يكلّفوا، بحلول نهاية عام 2022، أن تتضمن التقارير السنوية عن المشتريات فرعاً عن النفقات على الخدمات التي يوردها مقدمو الخدمات التجاريون.

13 - إلى جانب الإشارة إلى أن التوصية موجّهة للهيئات التشريعية، تعتبر عدة كيانات أن التوصية قد نُفّذت بالفعل لأن تقاريرها السنوية عن المشتريات تتضمن بالفعل معلومات عن النفقات على الخدمات التي يوفّرها مقدمو الخدمات التجارية.

14 - وفي الحالات التي لا يكون فيها مصطلح "مقدمو الخدمات التجارية" مُعرّفاً في النظم المركزية لتخطيط الموارد، ترى الكيانات أن إمكانية تنفيذ التوصية بحلول عام 2022 تتوقف على وضع تعريف للاستعانة بمصادر خارجية على نطاق المنظومة أو على مستوى المؤسسات، وبالوقت والجهد اللذين سيتطلبهما تعديل النظم المركزية لتخطيط الموارد ونظم الإبلاغ القائمة حالياً.

التوصية 3

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يوعزوا إلى جميع المكاتب طالبة التوريد بالعمل بنشاط من أجل تقييم استخدامها لمصادر التوريد من بائعين في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتوسيع نطاقه، حسب الاقتضاء، استناداً إلى هذا التقييم، مع اشتراط ألا تتعارض هذه الأنشطة مع السياسات التي تقرها المؤسسات لكفالة التنافس بفعالية.

15 - تؤيد المؤسسات التوصية جزئياً.

16 - وترى عدة مؤسسات أن هذه التوصية لا تتطلب مزيداً من التنفيذ لأن الممارسات الموصى بها قائمة بالفعل.

17 - فعلى سبيل المثال، ورد بالفعل في دليل مشتريات الأمم المتحدة أن الأمانة العامة ستعمل بنشاط على زيادة مصادر توريدها من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعلاوة على ذلك، في الفقرة 16 من القرار 273/69، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل استطلاع طرق مبتكرة إضافية لتشجيع أنشطة الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي يُضطلع بها في المقر وفي المكاتب الميدانية.

18 - ولا تحبذ مؤسسات أخرى مراعاة هذا الجانب بمعزل عن غيره من الجوانب، مشيرة إلى أن البلد الذي يأتي منه البائع لا ينبغي أن يكون المعيار الوحيد أو الرئيسي المعتمد في عملية ينبغي أن تضمن أيضاً الحصول على أعلى جودة بأفضل سعر والاستدامة والحد من المخاطر، ضمن معايير أخرى. وتعتمد المؤسسات التقنية على المتطلبات التقنية لتحديد مصدر التوريد وتمنح فرصاً متكافئة لجميع البائعين، بغض النظر عن بلدهم الأصلي.

التوصية 4

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يشجعوا جميع المكاتب على أن تكفل، بحلول نهاية عام 2021، أن يسبق توريد أي خدمات استراتيجية أو حساسة أو عالية القيمة وما يتصل بها من السلع من مقدم خدمات تجاري إجراء تحليل استراتيجي موثق بوضوح يتضمن الاعتبارات والتكاليف على المديين القصير والطويل، وأن يكون التحليل قد خضع لاستعراض السلطة المختصة المعنية وأقرته، قبل اتخاذ قرار رسمي بشأن خيار التوريد.

19 - تؤيد المؤسسات التوصية جزئياً.

20 - وتفيد عدة كيانات بأن هذا النهج مدرج بالفعل في عملياتها التجارية، في حين ستسعى كيانات أخرى إلى تنفيذ التوصية من خلال وضع وتنفيذ سياسات متعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية في المستقبل، مشيرة إلى أن التنفيذ بالنسبة للمؤسسات التي لديها هيكل يطغى عليه الطابع اللامركزي سيتطلب بذل جهود كبيرة في مجال إدارة التغيير، ولذلك سيكون من الصعب عليها التقيد بموعد التنفيذ المحدد في عام 2021. وأفادت بعض الكيانات بأن التنفيذ قد يكون مستحيلاً في جميع المواقع بسبب المتطلبات التشغيلية.

21 - وتفضل المؤسسات أن يكون تاريخ التنفيذ في عام 2023.

التوصية 5

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يوعزوا إلى جميع المكاتب بأن تكفل، بحلول نهاية عام 2021، خضوع الخدمات الاستراتيجية والحساسة والعالية القيمة المقدمة من مصادر خارجية تجارية في نطاق اختصاصها لاستعراض دوري، بما في ذلك تقييمات المخاطر، للتحقق مما إذا كانت المهام ذات الصلة في كل مؤسسة قد وضعت تدابير مناسبة لإدارة المخاطر.

22 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية، ولكنها ترى أنه من الأفضل تحديد موعد للتنفيذ في عام 2023.

23 - وتؤكد بعض الكيانات أن الاستعراضات، بما في ذلك تقييمات المخاطر للتحقق من وضع تدابير مناسبة لإدارة المخاطر، تشكل بالفعل جزءاً من عملية الاقتناء، مما يعني أن التوصية ليست بحاجة إلى مزيد من التنفيذ.

التوصية 6

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يوعزوا إلى المكاتب المعنية بوضع معايير يلزم استيفائها من أجل النظر في تمديد عقود الخدمات المقدمة من مصادر خارجية بما يتجاوز الأطر الزمنية النموذجية، وتقديم هذه المعايير إلى سلطة صنع القرار المعنية لاعتمادها وإدراجها في الوثائق المتعلقة بالسياسات العامة بحلول نهاية عام 2021.

24 - تؤيد المؤسسات التوصية جزئياً. وترى بعضها أن المعايير المقترحة معمول بها بالفعل في إطار القواعد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشتريات القائمة حالياً.

25 - وتشير مؤسسات أخرى إلى أنه ينبغي عند تصميم السياسة المقترحة تحديد نطاقها بوضوح، وأن تتضمن أنواعاً مختلفة من مقدمي الخدمات وتفاصيل دقيقة بشأن الخدمات التي ينبغي استبعادها.

26 - وتفضل المؤسسات أن يكون تاريخ التنفيذ في عام 2023.

التوصية 7

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يوعزوا إلى جميع المكاتب بأن تكفل، بحلول نهاية عام 2021، بعد اتخاذ أي قرار بالحصول على خدمة وما يتصل بها من سلع استراتيجية أو حساسة أو عالية القيمة من مقدم خدمات تجاري، أن يضع المكتب طالب التوريد مبادئ توجيهية مفصلة بوضوح لإدارة الانتقال من بائع إلى آخر، بما في ذلك ما يقابل هذا الانتقال من ترتيبات احتياطية، وأن تحرص على أن تحدّد طلبات تقديم العروض بوضوح مسؤوليات البائع فيما يتعلق بالمساعدة على تحقيق هذا الانتقال ونقل المعارف إلى المؤسسة وإلى البائع الجديد.

27 - تؤيد المؤسسات التوصية جزئياً.

28 - وبينما تعتبر عدة كيانات أن هذه التوصية قد نُفذت، ستقوم كيانات أخرى باستعراض وتقييم ما إذا كانت بحاجة إلى زيادة التوضيح. واقترحت بعض المؤسسات تطبيق التوصية على الخدمات المقدمة من مصادر خارجية فقط وليس على جميع الخدمات التجارية.

29 - وتفضل المؤسسات أن يكون تاريخ التنفيذ في عام 2023.